

المؤشر العام يعاود الهبوط والبورصة تتلون بـ«الأحمر»

التي 13ر4 في المئة، وبيعت أن هذا النمو جاء مدعوما بصفة أساسية من قبل قطاع البنوك الذي ارتفع مؤشره بنسبة 2ر6 في المئة كما ساهمت قطاعات الاستثمار والخدمات المالية والسلع الاستهلاكية والخدمات في دعم السوق في حين تراجعت باقي القطاعات الأخرى.

ولفتت إلى أن مؤشر سوق دبي المالي واصل تراجعاً مرة أخرى خلال أغسطس 2018 بعد أن شهد نمواً جيداً في يوليو 2018 حيث فقد المؤشر نسبة 9ر3 في المئة خلال الشهر وحل ثانياً على مستوى الأسواق الخليجية المتراجعة لهذا الشهر. وعن سوق قطر قالت (كامكو) إن المؤشرات القطرية واصلت ارتفاعها خلال أغسطس حيث ارتفع مؤشر (بورصة قطر 20) بنسبة 0ر6 في المئة على أساس شهري في حين كان أداء مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أفضل بنمو بلغت نسبته 1ر4 في المئة.

وأوضحت أن مؤشر سوق البحرين عاد لالاتجاه نحو التراجع في أغسطس فاقداً نسبة 5ر5 في المئة بعد الأداء الجيد الذي شهده على مدار ثلاثة أشهر متتالية في حين ارتفع مؤشر سوق (مسقط 30) بنسبة 1ر9 في المئة بنهاية أغسطس ليحتل المرتبة الثانية من حيث أفضل الأسواق الخليجية أداء لهذا الشهر بعد سوق ابوظبي.

«كامكو»: مؤشرات البورصة أنهت تعاملات شهر أغسطس الماضي على تراجع 0.7 في المئة

منذ بداية 2018 في حين بلغت أرباح مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام 1ر4 في المئة و6ر3 في المئة على التوالي لافتة إلى أنه لم تتمكن سوى خمسة أسهم فقط ضمن مؤشر السوق الأول من الارتفاع. وفيما يتعلق بالسوق السعودي أعادت (كامكو) أن مؤشر تداول كسر مستوى الحاجز النفسي عند 8 آلاف نقطة وارتفع متراجعا بنسبة 2ر4 في المئة ولم تتمكن سوى ثلاثة قطاعات من تسجيل نمو خلال الشهر وهي قطاعات التجزئة والخدمات التجارية والمهنية والنقل. وتكررت أن سوق سوق ابوظبي المالي كان الأفضل أداء على مستوى البورصات الخليجية في أغسطس بنمو بلغت نسبته 6ر2 في المئة مما أدى إلى ارتفاع أداء المؤشر منذ بداية هذا العام.



وأضافت (كامكو) في تقريرها الشهري الصادر عن أداء لسواق الأوراق المالية الخليجية في أغسطس الماضي أن المؤشرات الكويتية عاودت تراجعها مرة أخرى وانغلق على تراجع بعد أن سجلت نمواً قوياً في شهر يوليو. وأوضحت أن مؤشر السوق الأول انغلق عند مستوى 5261 نقطة بنسبة نمو 9ر8 في المئة

مشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أن الزيادة موزعة على 500 مليون سهم بقيمة اسمية 100 قلس للسهم الواحد مع علاوة إصدار لائناً إلى أن الزيادة ستخصص للمساهمين كل حسب نسبته في رأس المال. وتأسس بنك وربة عام 2010 وترجع بنحو 0ر7 في المئة مما أدى إلى تقليص أرباح السوق المحققة منذ بداية هذا العام.

الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياساً لأليات العرض والطلب المطلوبة. من جانبه أعلن بنك وربة حصوله على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية لزيادة رأس ماله من 100 إلى 150 مليون دينار كويتي (من 330 إلى 495 مليون دولار أمريكي). وقال (وربة) في الإفصاح

بنك وربة يحصل على موافقة «أسواق المال» لزيادة رأس ماله إلى 150 مليون دينار

حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة شروطة مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توافق المعايير الفنية على أن تتقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق الزائدين. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإبراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. أما سوق الزائدين فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوفين

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الإثنين على انخفاض المؤشر العام 41ر91 نقطة ليبلغ مستوى 5096ر2 نقطة بنسبة انخفاض 0ر82 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 70 مليون سهم تمت من خلال 3983 صفقة نقدية بقيمة 19ر3 مليون دينار كويتي (نحو 63ر69 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 29ر08 نقطة ليصل إلى مستوى 4863ر1 نقطة بنسبة انخفاض 0ر59 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 36ر2 مليون سهم تمت عبر 1821 صفقة نقدية بقيمة 3ر11 مليون دينار (نحو 10ر2 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 48ر94 نقطة ليصل إلى مستوى 5224ر8 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر93 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34ر5 مليون سهم تمت عبر 2162 صفقة بقيمة 16ر2 مليون دينار (نحو 53ر46 مليون دولار). وكانت شركات (قبووين أ) و(كويت ت) و(مواشي) و(صلبوخ) و(اكتئاب) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (وطنى) و(بينك) و(الدولى) و(اهلى متحد) و(جيدار) الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (م سلطان) و(تحصيلات) و(جيدار) و(إيران) و(المن). وتطلق شركة بورصة الكويت

التبادل التجاري وصل حجمه لنحو مليار دينار العلاقات التجارية «الكويتية-الأمريكية» تمتاز بالثبات والقوة والاستمرارية

لولايات المتحدة بلغت نحو 42 مليون دينار (نحو 141ر6 مليون دولار) خلال العام الماضي. وانفرت إحصائية رسمية صادرة عن وزارة التجارة الكويتية أن حجم التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو 1ر087 مليار (نحو 3ر3 مليار دولار) دون شموله النفط وشققته في عام 2017. وبينت الإحصائية أن أبرز الصادرات الكويتية تمثلت في الأسمدة (بوريا) بقيمة 17 مليون دينار (نحو 56 مليون دولار) وتمثل نحو 40 في المئة من حجم الصادرات.

وتنقسم العلاقات التجارية الكويتية الأمريكية على مدى العقود الطويلة الماضية بالثبات والاستمرارية بنيت خلالها علاقة متميزة من التبادل التجاري وصل حجمه لنحو مليار دينار كويتي (نحو 3ر3 مليار دولار أمريكي) من دون النفط وشققته خلال العام الماضي. ويأمل الجانبان تعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة من خلال زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للعاظمة الأمريكية واشنطن ولقاءه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الأربعاء المقبل. ويسعى الجانبان بصورة مستمرة إلى زيادة العلاقات التجارية من خلال تبادل الزيارات وإقامة للتدابير الاقتصادية إذ قام وزير التجارة والصناعة الكويتية خالد الروضان بقاء نظيره الأمريكي ويليام روس في واشنطن في شهر أبريل الماضي لبحث تطوير العلاقات التجارية. كما عقدت غرفة التجارة الأمريكية وغرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية في سبتمبر الماضي أول منتدى اقتصادي أمريكي - كويتي من نوعه لتعزيز العلاقة التجارية والاستثمارية بين البلدين بالزمن مع زيارة سمو أمير البلاد إلى واشنطن آنذاك. واتعمقت تلك العلاقات على إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين من مختلف السلع النفطية وغير النفطية الذي بلغ نحو ستة مليارات دولار أمريكي وتتركز الصادرات الكويتية على المنتجات البترولية فيما تتركز الصادرات الأمريكية في قطاع النقل.

وتستورد الكويت العديد من المنتجات الأمريكية مما جعل الميزان التجاري يميل بشدة نحو الولايات المتحدة إذ تصل قيمة الصادرات الأمريكية نحو الكويت نحو 1ر044 مليار دينار (نحو 3ر3 مليار دولار أمريكي). أما حجم الصادرات الكويتية

وأنشأت الشركة تماضر في تصريح صحفي على هامش الحلقة النقاشية أن الإنشآت العالمية بين الدول بدأت تتسابق في وضع التشريعات البيئية للحد من الانبعاثات والحفاظ على البيئة، وهو ما زاد من أهمية الغاز الطبيعي كونه أحد المصادر الرائدة في الطاقة النظيفة في الأسواق العالمية. وأوضحت أن الغاز الطبيعي يعتبر الحل الأمثل والمستقبلي لمشكلات الطاقة، موضحة أن الغاز الطبيعي أقل تلويثاً للبيئة مقارنة بغيره من المصادر الأخرى لما له من فوائد قيمة من حيث البيئة، مؤكدة أن الغاز الطبيعي «ملك» مصادر الطاقة في المستقبل لفوائده المتعددة وعدم نضوبه قريباً. وقالت أن الكويت تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، مشيرة إلى أن عمليات استكشاف الغاز الحر من شمال الكويت استقطبت اهتمام شركات النفط العالمية، مؤكدة أن هذا الاكتشافات تعد داعماً للاستراتيجية التي تنتهجها وزارة النفط بالتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية وشركة النفط لاستخدام الغاز الطبيعي والطاقة النظيفة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية واليومية.

وكذلك عملية إدخال النفط إلى محطة شرق الروضتين لإنتاج النفط والغاز الجوراسي ER- JBF وهما المحطتان الثانية والثالثة من أصل 3 محطات ستسهم في تعزيز إنتاج الغاز والنفط الحر بشكل تدريجي. ومن جانبها قالت عراقة العلاقات العامة ومراقب الإعلام البترولي بالإناية في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح أن الحلقة النقاشية حول الغاز الطبيعي وإنضمامها والتي نظمتها إدارة الإعلام البترولي في وزارة النفط تهدف إلى التعريف بأهمية الغاز الطبيعي بالسياسة لولة الكويت، لاسيما وأن الغاز الطبيعي يعد من أهم مصادر الطاقة النظيفة المستخدمة في العالم نظراً لأهمية البيئية لمصادر الطاقة

الكهرباء، لاسيما مع التحديث وعمل التريونيات بالغاز الحر، بدلاً من الديزل. وأشار إلى أن وزارة الكهرباء تعتمد اعتماداً كلياً في عملها على الكميات المنتجة من شركة نفط الكويت، لافتاً إلى أن نفط الكويت ملتزمة التزاماً كلياً بتطويرها بالكميات المطلوبة لاستمرار عمليات توليد الكهرباء. وأضاف خلال الندوة أن شركة نفط الكويت قامت بشراء وحدة الإنتاج المبكر 50 كجزء من خطتها الأولى لتطوير النفط الجوراسي الخفيف والغاز الحر. لافتاً إلى أن محطة الصابرية وغرب الروضتين تعملان بطاقة 210 ملايين قدم مكعبة من الغاز الحر، و80 ألف برميل من النفط الخفيف، مشيراً إلى أن الإنتاج الكلي المستهدف هو مليار قدم مكعبة مع احتمال

وفقاً لإستراتيجية مؤسسة البترول

القديري: مليار قدم مكعب إنتاج الكويت من الغاز الحر بحلول 2020



بشار القديري متوسماً الشبخة تماضر الصباح وبعيداً اليسار

تماضر الصباح: الغاز الطبيعي الحل الآني والمستقبلي لمشكلة الطاقة والبيئة

قال كبير الجيولوجيين فريق عمل دراسات تطوير حقول الغاز في شركة نفط الكويت بشار القديري أن الكويت تستهدف إنتاج مليار قدم مكعب من الغاز الحر بحلول 2020 وفقاً لاستراتيجية مؤسسة البترول، لافتاً إلى أن الخطه الاستراتيجية بعيدة المدى 2040 تستهدف إنتاج 2.3 مليار قدم مكعب من الغاز. وأضاف القديري في تصريحات صحفية على هامش الحلقة النقاشية بعنوان «الغاز الحر وإنضمامها لمصادر الطاقة المتجددة في الكويت» والتي أعدتها إدارة الإعلام البترولي في وزارة النفط أن شركة نفط الكويت تبذل جهوداً حثيثة لإنتاج قدر أكبر من كميات الغاز الحر على المستويين المتوسط والبعيد، مؤكداً أن استمرار الشركة على نفس النهج في عمليات الإنتاج ستصل إلى الكميات التي تملح إليها بنهاية العام الجاري. وأوضح القديري أن الغاز الحر يعد من المصادر الطبيعية النظيفة المصاحبة للبيئة أكثر من المصادر الأخرى للمشتقات النفطية، مشدداً على أن الغاز يعد أحد مصادر الطاقة التي تركز عليها محطات تشغيل

«برقان» يحصل على موافقة «المركزي» لإصدار سندات بقيمة 150 مليون دينار

هيئة أسواق المال) الكويتية والموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي، وأوضح أن أثر المعلومة الجوهري على المركز المالي للبنك سيظهر عند الإصدار لأن محصلاته سيستجيب عنها تمويل إضافي للبنك ويؤدي إلى تحسن أكبر في نسب رقابية معينة. وتأسس بنك «برقان» في العام 1975 ودرج في (بورصة الكويت) في العام 1984 وبلغ رأسماله 250 مليون دينار كويتي (نحو 825 مليون دولار أمريكي) ويمارس البنك كافة الأعمال المصرفية.

قال بنك برقان الكويتي أمس الإثنين أنه حصل على موافقة مبدئية من بنك الكويت المركزي بإصدار سندات غير مضمونة ذات أولوية بالساد في السوق المحلي بقيمة 150 مليون دينار كويتي (نحو 495 مليون دولار أمريكي).

وقال بنك برقان في الإفصاح منشور على موقع البورصة الإلكتروني أن هذه السندات لن تزيد مدتها عن خمس سنوات وستستخدم العوائد المحققة من الإصدار في الأغراض العام للبنك. وأضاف البنك أن الإصدار يخضع لموافقة واليومية والمركزية.